الجامعة تطلق مشروعا لتحلية مياه البحر في شهر أيلول المقبل

مدينة الميناء تستعد لمواجهة أزمة المياه المتفاقمة

تحقيق: لمى سليم الحداد، ريم عبد الرحمن الفارسي

الميناء، ٩ آذار ٢٠٢٢ – أعلنت الجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا عن إطلاق مشروع رائد لتحلية مياه البحر باستخدام الطاقة الشمسية، في خطوة تهدف إلى مواجهة أزمة المياه المتفاقمة التي تعاني منها مدينة الميناء والمناطق المحيطة بها منذ سنوات. ويأتي المشروع بعد دراسات استمرت أكثر من عامين، وتشارك فيه كلية الهندسة وقسم الفيزياء التطبيقية بالتعاون مع شركة محلية متخصصة في الطاقة المتجددة.

وقال رئيس الجامعة الدكتور سليم الفرحان في مؤتمر صحفي عقد في مقر الجامعة إن المشروع «لا يقدم حلا سحريا، لكنه خطوة عملية نحو تقليل الاعتماد على المصادر التقليدية التي أصبحت مكلفة وغير مستدامة». وأضاف أن الفريق البحثي تمكن من تطوير نموذج أولي قادر على إنتاج ما بين 5 و 8 آلاف لتر يوميا، وهو ما يكفي لتلبية حاجة مئات الأسر في المرحلة الأولى.

وتعتمد التقنية الجديدة على ألواح شمسية خاصة تعمل على تسخين مياه البحر، ثم تمريرها عبر أغشية دقيقة تفصل الملح والشوائب عن الماء. وأوضح المهندس عادل منصور، رئيس قسم الفيزياء التطبيقية، أن الفريق اختار هذه التقنية لأنها «أقل استهلاكا للكهرباء من الطرق التقليدية، وأكثر ملاءمة للمناطق الساحلية التي تعاني من انقطاع متكرر في التيار». وأشار إلى أن الفريق يعمل حاليا على تطوير نظام تخزين بسيط يسمح باستخدام المياه ليلا.

من جهته، أكد نائب رئيس الشركة الشريكة للمشروع، السيد رامي الخطيب، أن الشركة ستتولى مسؤولية التصنيع والتركيب والصيانة خلال السنوات الثلاث الأولى، مشيرا إلى أن «التكلفة النهائية للوحدة الواحدة لن تتجاوز 1200 دينار، وهو رقم يمكن أن ينخفض مع زيادة الإنتاج». وأضاف أن الشركة تعتزم تدريب عدد من الفنيين المحليين لضمان استمرار المشروع بعد انتهاء فترة الدعم الفني.

وتأتي هذه الخطوة في وقت تشهد فيه مدينة الميناء انخفاضا حادا في منسوب المياه الجوفية، حيث سجلت آبار المراقبة خلال العام الماضي تراجعا بلغ في بعض المناطق أكثر من 3.5 أمتار. ويعتمد نحو 70% من سكان المدينة على الآبار الجوفية في تلبية احتياجاتهم اليومية، بينما تعتمد المناطق الجبلية على صهاريج تنقل المياه من مسافات بعيدة، ما يرفع كلفة المعيشة على كثير من الأسر.

وتشمل المرحلة الأولى من المشروع تركيب وحدة تجريبية في مبنى كلية الهندسة، يليها توسيع المشروع ليشمل مبنى المستشفى الجامعي ومرافق الجامعة السكنية. وقال الدكتور الفرحان إن الجامعة تسعى إلى الحصول على تمويل إضافي من صندوق التنمية الإقليمية، مؤكدا أن «الهدف ليس الربح، بل أن نثبت أن الحلول موجودة إذا توفرت الإرادة والتعاون بين الجامعة والقطاع الخاص والمجتمع المحلي».

وأعرب عدد من الأهالي الذين حضروا المؤتمر عن تفاؤلهم بالمشروع، لكنهم طالبوا بأن يكون السعر في متناول الجميع. وقالت السيدة هالة منصور، وهي أم لثلاثة أطفال تسكن في حي الرمال، إنها «تأمل أن لا تكون الفاتورة عبئا جديدا بعد أن أصبحنا ندفع ثلث دخلنا تقريبا ثمنا للمياه في الصيف».

وردا على هذه المخاوف، أوضح الدكتور الفرحان أن الجامعة تدرس آلية دعم للأسر ذات الدخل المحدود، مشيرا إلى أن التجربة الأولية ستشمل 200 منزل فقط، وأن الأسعار النهائية ستحدد بعد تقييم الأداء الفعلي للوحدات خلال فترة لا تقل عن سنة كاملة. ومن المقرر أن تعقد الجامعة ورشة عمل مفتوحة للمواطنين في 15 نيسان المقبل لعرض النتائج الأولية والإجابة عن أسئلة الجمهور.

مدينة الميناء تستعد لمواجهة أزمة المياه المتفاقمة بحلول شهر أيلول المقبل

الجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا تطلق مشروعا رائدا لتحلية مياه البحر باستخدام الطاقة الشمسية

تحقيق: لمى سليم الحداد، ريم عبد الرحمن الفارسي

الميناء، ٩ آذار ٢٠٢٢ – أعلنت الجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا عن إطلاق مشروع رائد لتحلية مياه البحر باستخدام الطاقة الشمسية، في خطوة تهدف إلى مواجهة أزمة المياه المتفاقمة التي تعاني منها مدينة الميناء والمناطق المحيطة بها منذ سنوات. ويأتي المشروع بعد دراسات استمرت أكثر من عامين، وتشارك فيه كلية الهندسة وقسم الفيزياء التطبيقية بالتعاون مع شركة محلية متخصصة في الطاقة المتجددة.

وقال رئيس الجامعة الدكتور سليم الفرحان في مؤتمر صحفي عقد في مقر الجامعة إن المشروع «لا يقدم حلا سحريا، لكنه خطوة عملية نحو تقليل الاعتماد على المصادر التقليدية التي أصبحت مكلفة وغير مستدامة». وأضاف أن الفريق البحثي تمكن من تطوير نموذج أولي قادر على إنتاج ما بين 5 و 8 آلاف لتر يوميا، وهو ما يكفي لتلبية حاجة مئات الأسر في المرحلة الأولى.

وتعتمد التقنية الجديدة على ألواح شمسية خاصة تعمل على تسخين مياه البحر، ثم تمريرها عبر أغشية دقيقة تفصل الملح والشوائب عن الماء. وأوضح المهندس عادل منصور، رئيس قسم الفيزياء التطبيقية، أن الفريق اختار هذه التقنية لأنها «أقل استهلاكا للكهرباء من الطرق التقليدية، وأكثر ملاءمة للمناطق الساحلية التي تعاني من انقطاع متكرر في التيار». وأشار إلى أن الفريق يعمل حاليا على تطوير نظام تخزين بسيط يسمح باستخدام المياه ليلا.

من جهته، أكد نائب رئيس الشركة الشريكة للمشروع، السيد رامي الخطيب، أن الشركة ستتولى مسؤولية التصنيع والتركيب والصيانة خلال السنوات الثلاث الأولى، مشيرا إلى أن «التكلفة النهائية للوحدة الواحدة لن تتجاوز 1200 دينار، وهو رقم يمكن أن ينخفض مع زيادة الإنتاج». وأضاف أن الشركة تعتزم تدريب عدد من الفنيين المحليين لضمان استمرار المشروع بعد انتهاء فترة الدعم الفني.

وتأتي هذه الخطوة في وقت تشهد فيه مدينة الميناء انخفاضا حادا في منسوب المياه الجوفية، حيث سجلت آبار المراقبة خلال العام الماضي تراجعا بلغ في بعض المناطق أكثر من 3.5 أمتار. ويعتمد نحو 70% من سكان المدينة على الآبار الجوفية في تلبية احتياجاتهم اليومية، بينما تعتمد المناطق الجبلية على صهاريج تنقل المياه من مسافات بعيدة، ما يرفع كلفة المعيشة على كثير من الأسر.

وتشمل المرحلة الأولى من المشروع تركيب وحدة تجريبية في مبنى كلية الهندسة، يليها توسيع المشروع ليشمل مبنى المستشفى الجامعي ومرافق الجامعة السكنية. وقال الدكتور الفرحان إن الجامعة تسعى إلى الحصول على تمويل إضافي من صندوق التنمية الإقليمية، مؤكدا أن «الهدف ليس الربح، بل أن نثبت أن الحلول موجودة إذا توفرت الإرادة والتعاون بين الجامعة والقطاع الخاص والمجتمع المحلي».

وأعرب عدد من الأهالي الذين حضروا المؤتمر عن تفاؤلهم بالمشروع، لكنهم طالبوا بأن يكون السعر في متناول الجميع. وقالت السيدة هالة منصور، وهي أم لثلاثة أطفال تسكن في حي الرمال، إنها «تأمل أن لا تكون الفاتورة عبئا جديدا بعد أن أصبحنا ندفع ثلث دخلنا تقريبا ثمنا للمياه في الصيف».

وردا على هذه المخاوف، أوضح الدكتور الفرحان أن الجامعة تدرس آلية دعم للأسر ذات الدخل المحدود، مشيرا إلى أن التجربة الأولية ستشمل 200 منزل فقط، وأن الأسعار النهائية ستحدد بعد تقييم الأداء الفعلي للوحدات خلال فترة لا تقل عن سنة كاملة. ومن المقرر أن تعقد الجامعة ورشة عمل مفتوحة للمواطنين في 15 نيسان المقبل لعرض النتائج الأولية والإجابة عن أسئلة الجمهور.

الجامعة تطلق مشروعا لتحلية مياه البحر في شهر أيلول المقبل

الجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا تطلق مشروعا رائدا لتحلية مياه البحر باستخدام الطاقة الشمسية

تحقيق: لمى سليم الحداد، ريم عبد الرحمن الفارسي

الميناء، ٩ آذار ٢٠٢٢ – أعلنت الجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا عن إطلاق مشروع رائد لتحلية مياه البحر باستخدام الطاقة الشمسية، في خطوة تهدف إلى مواجهة أزمة المياه المتفاقمة التي تعاني منها مدينة الميناء والمناطق المحيطة بها منذ سنوات. ويأتي المشروع بعد دراسات استمرت أكثر من عامين، وتشارك فيه كلية الهندسة وقسم الفيزياء التطبيقية بالتعاون مع شركة محلية متخصصة في الطاقة المتجددة.

وقال رئيس الجامعة الدكتور سليم الفرحان في مؤتمر صحفي عقد في مقر الجامعة إن المشروع «لا يقدم حلا سحريا، لكنه خطوة عملية نحو تقليل الاعتماد على المصادر التقليدية التي أصبحت مكلفة وغير مستدامة». وأضاف أن الفريق البحثي تمكن من تطوير نموذج أولي قادر على إنتاج ما بين 5 و 8 آلاف لتر يوميا، وهو ما يكفي لتلبية حاجة مئات الأسر في المرحلة الأولى.

وتعتمد التقنية الجديدة على ألواح شمسية خاصة تعمل على تسخين مياه البحر، ثم تمريرها عبر أغشية دقيقة تفصل الملح والشوائب عن الماء. وأوضح المهندس عادل منصور، رئيس قسم الفيزياء التطبيقية، أن الفريق اختار هذه التقنية لأنها «أقل استهلاكا للكهرباء من الطرق التقليدية، وأكثر ملاءمة للمناطق الساحلية التي تعاني من انقطاع متكرر في التيار». وأشار إلى أن الفريق يعمل حاليا على تطوير نظام تخزين بسيط يسمح باستخدام المياه ليلا.

من جهته، أكد نائب رئيس الشركة الشريكة للمشروع، السيد رامي الخطيب، أن الشركة ستتولى مسؤولية التصنيع والتركيب والصيانة خلال السنوات الثلاث الأولى، مشيرا إلى أن «التكلفة النهائية للوحدة الواحدة لن تتجاوز 1200 دينار، وهو رقم يمكن أن ينخفض مع زيادة الإنتاج». وأضاف أن الشركة تعتزم تدريب عدد من الفنيين المحليين لضمان استمرار المشروع بعد انتهاء فترة الدعم الفني.

وتأتي هذه الخطوة في وقت تشهد فيه مدينة الميناء انخفاضا حادا في منسوب المياه الجوفية، حيث سجلت آبار المراقبة خلال العام الماضي تراجعا بلغ في بعض المناطق أكثر من 3.5 أمتار. ويعتمد نحو 70% من سكان المدينة على الآبار الجوفية في تلبية احتياجاتهم اليومية، بينما تعتمد المناطق الجبلية على صهاريج تنقل المياه من مسافات بعيدة، ما يرفع كلفة المعيشة على كثير من الأسر.

وتشمل المرحلة الأولى من المشروع تركيب وحدة تجريبية في مبنى كلية الهندسة، يليها توسيع المشروع ليشمل مبنى المستشفى الجامعي ومرافق الجامعة السكنية. وقال الدكتور الفرحان إن الجامعة تسعى إلى الحصول على تمويل إضافي من صندوق التنمية الإقليمية، مؤكدا أن «الهدف ليس الربح، بل أن نثبت أن الحلول موجودة إذا توفرت الإرادة والتعاون بين الجامعة والقطاع الخاص والمجتمع المحلي».

وأعرب عدد من الأهالي الذين حضروا المؤتمر عن تفاؤلهم بالمشروع، لكنهم طالبوا بأن يكون السعر في متناول الجميع. وقالت السيدة هالة منصور، وهي أم لثلاثة أطفال تسكن في حي الرمال، إنها «تأمل أن لا تكون الفاتورة عبئا جديدا بعد أن أصبحنا ندفع ثلث دخلنا تقريبا ثمنا للمياه في الصيف».

وردا على هذه المخاوف، أوضح الدكتور الفرحان أن الجامعة تدرس آلية دعم للأسر ذات الدخل المحدود، مشيرا إلى أن التجربة الأولية ستشمل 200 منزل فقط، وأن الأسعار النهائية ستحدد بعد تقييم الأداء الفعلي للوحدات خلال فترة لا تقل عن سنة كاملة. ومن المقرر أن تعقد الجامعة ورشة عمل مفتوحة للمواطنين في 15 نيسان المقبل لعرض النتائج الأولية والإجابة عن أسئلة الجمهور.